تحليل أثر القروض الموجهة للاقتصاد على تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2001-2016).

Analysis of The impact of LoansOrientedtoThe Economy on The Financing of EconomicDevelopment in Algeria, During The Period(2001-2016).

تاريخ الاستلام:2018 /11/03 تاريخ قبول النشر:2019/01/27

أ. خروبي محمد* د. سنوسي بن عومر**
طالب دكتوراه أستاذ محاضر - أ-
جامعة معسكر- الجزائر جامعة معسكر- الجزائر

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر القروض المصرفية الموجهة لتمويل الاقتصاد على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة بين 2001 -2016 ، باستخدام بيانات بنك الجزائر المركزي ومعالجتها من خلال ثلاث نماذج للانحدار الخطي البسيط ببرنامجSPSS ، مع الأخذ بعين الاعتبار كل الخصائص والإمكانيات الاقتصادية التي تتمتع بها الدولة وتعتمد عليها في خطط التنمية. حيث تم التوصل إلى أنه بالرغم من التطور الإيجابي للقروض الموجهة لتمويل الاقتصاد خلال الفترة المدروسة إلاَّ أنها فشلت في تحقيق التنمية بالمستوى المطلوب على الرغم من مساهمتها في تعزيز مساهمة القطاعات الانتاجية الحقيقية في الناتج المحلي الاجمالي والدور المهم للقطاع الخاص في ذلك إلى أن مستويات النمو تظل بعيد عن ما هو حقيقي مما يشير إلى ضعف تحقيق الأهداف التنموية المطلوبة .

الكلمات المفتاحية:القروض، تمويل الاقتصاد، التنمية الاقتصادية، النمو الاقتصادي،الجزائر.

Abstract :

This study aims to analyze the impact of **banking loans oriented to financing the economy** on **economic developmen**t in **Algeria** during the period 2001-2016, using the data of the central bank of Algeria. And treating them by three models of simple linear regression through SPSS, taking in consideration the all economic characteristics and capabilities witch the state have and depend it in the development plans. It was found that despite the positive development of loans oriented to finance

* E-mail : mohamed.kharroubi@univ-mascara.dz ** E-mail: senou_ben@yahoo.fr

the economy during the period studied, it failed to achieve the required level despite its part to enhancing the contribution of real productive sectors in GDP and the important role of the private sector. Of what is real, which indicates the weakness of achieving the required development goals.

Keywords : Loans;Financing the economy ; Economic development ;economic growth ; Algeria .

Jel codes :C21,E51, O11

المقدمة:

في ظل الاقتصاد الريعي الذي يعتمد بشكر كبير على الموارد النفطية؛ تسعى برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر إلى تحويل نمط الاقتصاد نحو التنويع الاقتصادي، وتدارك الوضع قبل نضوب هذه الموارد، باتباع سياسة اقتصادية تمثل البنوك فيها دعامة أساسية في ظل غياب سوق رؤوس أموال يضمن التنمية اللاَّزمة للمؤسسات الاقتصادية العصب الحيوي للاقتصاد. فكل الاصلاحات الهيكلية التي مست الاقتصاد الوطني للتوجه به نحو اقتصاد السوق وتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية مبنية على أسس صلبة ومتينة كان اصلاح البنك أحد أهم أولوياتها وآلياتها لتحقيق هذا المطلب وتعزيز قوة الاقتصاد من خلال تبني سياسة الاقراض لتمويل الاقتصاد. سواء تلك الموجهة للقطاع العام الرامية إلى خلق المناخ الملائم لبعث القطاع الخاص وتسهيل نشاطه، أو تلك الموجهة مباشرة إلى دعم القطاع الخاص سواء بمساعدة المؤسسات التي تعاني من عجز في تمويل نشاطها أو بخلق نسيج مؤسساتي جديد متنوع يشمل قطاعات حساسة في الاقتصاد على غرار القطاع الفلاحي والصناعي والخدماتي على رأسه السياحي، في هذا السياق وتزامنًا مع الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة بين 2001-2016 تم تمويل الاقتصاد بالقروض الموجهة للقطاع العام والخاص على أمل تحقيق الاقلاع الاقتصادي من توفير التمويل اللازم للمؤسسات الاقتصادية التي تعاني من مشاكل التمويل والدفع بها لتحقيق التنمية الاقتصادية، إذ تعتبر القروض أحد أهم مصادر التمويل التي تلجأ اليها المؤسسات في الجزائر.

الإشكالية: إلى أي مدى نجحت الجزائر في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال سياسة التمويل بالقروض الموجة للاقتصاد؟

الأسئلة الفرعية:

1. ما مفهوم كل من النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي؟
2. ماهي أهم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية؟ وما موقع المؤسسة الاقتصادية من ذلك؟
3. فيما تتمثل أهم التطورات الخاصة بمراحل تمويل التنمية في الجزائر؟ وما طبيعتها ؟

فرضيات الدراسة:

1. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين القروض الموجهة للاقتصاد والناتج المحلي الاجمالي.
2. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين القروض الموجهة للاقتصاد ومساهمة القطاعات الحقيقية في الناتج المحلي الاجمالي.
3. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين القروض الموجهة لتمويل القطاع الخاص وتحقيق التنمية في الجزائر.

أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى تقييم سياسة التمويل بالقروض في الجزائر وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية.
- الوقوف على واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر وتشخيص العوائق التي تعترضها لاسيما المتعلقة بالاطار التمويلي والإطار المؤسساتي كأحد اهم ركائز السياسة الاقتصادية بها.

منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة؛ اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في الجزء النظري والمنهج القياسي بتحليل الانحدار الخطي البسيط في الجانب التطبيقي.

وتم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسية، تناولنا في أولها ماهية النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وتضمن ثانيها سياسة تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر، في حين تطرقنا في آخرها لأثر القروض الموجهة لتمويل الاقتصاد على التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2001- 2016.

المحور الأول: ماهية النمو والتنمية الاقتصادية.

التنمية الاقتصادية، أحد المفاهيم الشائعة التي لا تكاد تخلو مفكرات أي دولة منها؛ إذ تُعتبر الهدف الرَّئيسي لأغلب النظريات الاقتصادية وأكثر المواضيع تداولاً من قبل رؤساء الحكومات حرصًا على تطوير البلاد والمُضي قُدمًا نحو ازدهار شعوبها. وتزداد أهمية هذا الطرح بالنسبة للدّول النّامية بما فيها الجزائر ، نظرًا لحاجتها الملحة إلى تمويل برامج التنمية الاقتصادية للخروج من المشاكل التي تعاني منها اقتصاداتها.

أولا: مفهوم التنمية الاقتصادية والنظريات المفسرة لها.

الجدير بالذكر أن كل التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي متلازمتان تظل الغاية منها معلولة مالم يقترنا؛ فالنمو الاقتصادي يؤدي إلى التنمية الاقتصادية وهته الأخيرة هي الأخرى تضمن تحقيق معدلات نمو جيدة ومستقرة. لذلك فإن الحديث عن التنمية الاقتصادية يقتضي الحديث أولا على النمو الاقتصادي ومن ثم تحديد العلاقة التي تربطهما.

1. **تعريف النمو الاقتصادي:** يُعرف النُّمو الاقتصادي على أنّه: "حدوث زيادة مستمرة في إجمالي النَّاتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني، بمَا يُحقِق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي"[1].ويُعرّف أيضًا على أنه: " عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة؛ ويعكس النُّمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية، ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، ازدادت معدلات النُّمو في الدخل الوطني؛ والعكس صحيح في حال انخفاضها"[2] .

2. **التنمية الاقتصادية:** تعتبر أداة لزيادة الدخل أو الإنتاجية أو الاستهلاك، واعتبرت العملية التي تستخدمها الدولة غير المستكملة النمو في استغلال مواردها الاقتصادية الحقيقية، بهدف زيادة دخلها الوطني الحقيقي، وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه[3]، وتشمل التنمية الاقتصادية أيضًا جميع التغيرات التي تحدث في المجتمع بأبعاده الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الفكرية والتنظيمية، من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع[4]، وهي أيضًا الازدياد التدريجي في الناتج الإجمالي الحقيقي، وهو المفهوم المرادف للنمو الاقتصادي ، فالتنمية الاقتصادية هي نمو اقتصادي مصحوب بإشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع إلى جانب الحاجات المعنوية التي تتلخص بتحقيق الذات بالإنتاج، والمشاركة في تقرير المصير، والحرية في التعبير والتفكير، والأمن والشعور بالكرامة، والاعتزاز بروح المواطنة وغيرها[5]، ومع

الوقت أصبح النمو شرط ضروري وكاف لتحقيق التنمية، ليصبح النمو هو نفسه التنمية وتصبح التنمية هي الرفع الدائم للكميات المنتجة دون مراعاة للجانب الاجتماعي والبيئي أو التقليل من أهميته وآثاره، ثم تطور مفهوم التنمية ليشمل جميع الميادين [6].

3. **الخلفية النظرية للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:**

- ✓ **حسب الفكر الكلاسيكي** النمو الاقتصادي ما هو إلا ناتج التراكم الرأسمالي، وأن الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار، وينتهي إلى أن النمو الاقتصادي مآله الركود الاقتصادي[7].
- ✓ **النيوكلاسيك** يرجعون حدوث النمو الاقتصادي إلى الكيفية التي توزع بها الموارد على المجتمع بين الاستخدامات المتاحة أمان الاعوان الاقتصاديين[8].
- ✓ **الفكر الكينزي** ينظر للاقتصاد على أنه يمتلك طاقات انتاجية غير مستغلة، والنمو الاقتصادي يعتمد على حجم العمل المستخدم ، ويرى الكينزيون الجدد أن الميل الحدي للادخار والمعامل الحدي لرأس المال على الناتج من المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي، وان التوازن الكامل يتحقق بتساوي الزيادة في الطاقة الانتاجية مع الزيادة في الطلب الكلي من خلال نموذج هارود ودومار[9].
- ✓ **نموذج سولو: يركز** هو الآخر على أهمية الادخار والاستثمار كمحدد أساسي لعملية التراكم الرأسمالي ومن ثم النمو الاقتصادي بإضافة كل من عنصري العمل والمستوى التكنولوجي[10].
- ✓ **نظرية شومبيتر**: يميّز هذه النظرية الابتكارات والتي تتمثل في تحسين إنتاج أو منتج جديد أو طريقة جديدة للإنتاج، وإقامة مؤسسة جديدة في أي نوع من أنواع الصناعات، النمو الاقتصادي عند شومبيتر يعتمد على عنصرين رئيسين هما المنظم ثم الائتمان المصرفي الذي يوفر للمنظمة الإمكانات المادية اللازمة للابتكار والاختراع والتجديد، ويصف شومبيتر هذه الحالة باسم بالتدفق النقدي[11].
- ✓ **نظرية روستو:** بدورها دعت إلى الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في رسم استراتيجياتها التنموية ودعمها والعمل على تحقيقها[12].
- ✓ وثمنت **نظرية رومر:** عنصر اكتساب الخبرة الانتاجية من خلال ادخال عامل التمرن والمعرفة[13].

- ✓ **نموذج بارو:** ينص على ضرورة تحقيق المرونة بي الانفاق الحكومي على الخدمات العمومية ودعم القطاع الخاص والضرائب المفروضة على الناتج الحدي لرأس المال لرأس المال الصافي لتهيئة مناخ الاستثمار[14].
- ✓ **استراتيجية النمو غير المتوازن:** تركز على لقيام بموجة من الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الرائدة والإنتاجية والتي بدورها تساهم في خلق استمارات جديدة[15].
- ✓ تحديد عوائق النمو ومحاولة التخلص منها[16].
- ✓ توفير اطار للسياسة الاقتصادية من شأنه تشجيع المنافسة في كافة القطاعات واجتياز حواجز النمو الاقتصادي بتوفير مناخ ملائم لتجسيد التنمية[17].

وبما أن عنصر رأس المال هو الذي يعيق عملية التنمية في البلدان المتأخرة، فقد انصب اهتمام نظريات التنمية بها على أهمية تحقيق معدل ادخار واستثمار كبيرين واختيار التقنيات التي تحل معضلة ندرة عوامل الإنتاج الرئيسية في هذه البلدان: الرأسمال والعمل المؤهل، وأن تدخل الدولة ضروري لتأطير التنمية ووضع قواعد لضبط السوق وضمان عملية توزيع وإعادة توزيع منصفة للثروة الوطنية من أجل الحفاظ على الاستقرار مع التأكيد على ضرورة بناء اقتصاد مفتوح. بناءًا على ذلك قامت حكومات بعض البلدان بوضع مؤسسات وآليات لدفع عملية التنمية عبر استرجاع الثروات الوطنية واعتماد سياسة قوية للتصنيع بإنشاء مؤسسات عمومية وتأميم تلك التابعة للشركات متعددة الجنسيات والتابعة للمصالح الأجنبية، أدت في نهاية المطاف لبناء اقتصادات مختلطة أو رأسمالية للدولة[18]. ويبدو من الواضح انه بإمكان القطاع المصرفي الالمام بكل مقومات النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية التي دعت اليها مختلف المدارس الاقتصادية من خلال مهامه التقليدية في تجميع الادخار وتحويله إلى استثمار عن طريق القروض في شكل يضمن التخصيص الأمثل للموارد، ومنها يتجلى الدور الفعال لهذا القطاع في بعث التنمية الاقتصادية وتجسيد خططها بدقة لبلوغ الأهداف المرجوة فهو بمثابة قناة جيدة وأداة فعالة لممارسة السياسة الاقتصادية لما له من القدرة على الربط بين جميع الاعوان الاقتصاديين.

4. **المنظور الجديد للتنمية[19]:**

- ✓ **الاقتصاد الجزئي للتنمية:** يبرز في أخذ بعين الاعتبار عدم تماثل المعلومات والمنافسة غير التامة، فالأسواق ليست متوازنة، لذا لابد من تطوير نظرية العقود التي تركز على تجاوز

فكرة التضاد بين الدولة والسوق والقطاع العمومي والقطاع الخاص، في هذا المنوال يمكن فهم تطور فكرة الشراكة بين القطاع العمومي والقطاع الخاص.

✓ **تجديد الاقتصاد المؤسساتي للتنمية:** هذا التيار الجديد يأخذ بعين الاعتبار الإطار المؤسساتي للظواهر الاقتصادية. فالسوق هو نمط من التعديل مثل عدَّة أنماط أخرى منها المؤسسات التي يمكن أن تلعب دورًا أساسًا في تخصيص وتوزيع الموارد واعادة توزيع المداخيل.

فالمتتبع للوقائع الاقتصادية يجد أن معظم الاختلالات الاقتصادية الكلية منبعها في حقيقة الأمر مرده إلى اختلالات جزئية خلال عملية التسيير أو التجسيد للسياسة الاقتصادية، إذ نجد أن على الرغم من سلامة اقتصادات بعض الدول ظاهريًا إلاَّ أنها تعاني من مشاكل عدّة تظهر آثارها على المدى الطويل وتنتهي بأزمات حادة تطيح باقتصاداتها ، خير مثال على ذلك أزمة دول شرق آسيا ، الأزمة المالية الأخيرة ، وما تعانيه بعض الدول المعتمدة على المورد الواحد في صادراتها.

ثانيًا: دور المؤسسة الاقتصادية والمفهوم الجديد للتنمية:

لقد أدى فشل الاصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الدول النامية في ظل العولمة إلى ظهور نظرية جديدة للتنمية أطلق عليها النظرية المؤسساتية الجديدة. وصاحب هذه النظرية ظهور مفهوم الدولة الإنمائية أو الفاعلة أي القادرة على تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال بالتركيز على بعض القطاعات ووضع المؤسسات العامة القوية في صلب استراتيجيتها التنموية مع مراعاة الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، واكتساب الشرعية السياسية من الأداء في التنمية، فالدولة الإنمائية هي الدولة ذات الحكومة الناشطة التي تتخذ من تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة هدفًا رئيسيًا لها، والقادرة على منح أجهزتها الإدارية النفوذ والسلطة لتخطيط السياسات وتنفيذها ووضع قواعد ومؤسسات تبني الثقة وتعزز التماسك وتسعى إلى وضع سياسات صناعية تعالج مشاكل التنسيق والعوامل الخارجية عن طريق إدارة الميزة النسبية، فهناك العديد من النماذج الناجحة في هذا السياق على غرار دول شرق آسيا الصين اليابان وفيتنام. وبالنسبة للدول النامية فإن فإن هذا المفهوم يركز على التصنيع والتنويع من أجل تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي سريع للتلبية الطلب المحلي كخطوة مهمة تسبق التوجه نحو التصدير والالتحاق بمصاف الدول المتقدمة وذلك من خلال تدخل الدولة الواضح في السياسات الصناعية وتقديم الإعانات والدعم المالي والمادي للصناعات المحلية[20]. ومن أهم المشاكل التي تواجه نشاط المؤسسات الاقتصادية في ممارسة نشاطاتها، مشكل التمويل، فقد لا تكفي الأموال الخاصة للمؤسسة بتغطية احتياجاتها فإنشاء المؤسسة وتطورها يستلزم توفر

موارد مالية من أجل تمويل كل من دورة الاستغلال والاستثمار، فتتوجه لطلب القروض من البنوك من أجل تسهيل تسوية التزامات المؤسسة اتجاه دائنيها حيث يمكن أن تتيح البنوك للمؤسسة ثلاث أنواع من القروض حسب الحاجة للتمويل، قروض طويلة ومتوسطة الأجل لتمويل احتياجات دورة الاستثمار، وقروض قصيرة الأجل لتمويل دورة الاستغلال [21]. وفي الواقع ان هذا الأخير لا يكون سوى مساهمة في رأس المال العامل، والمساهمة في الخزينة المطلوبة لسد النقص بين الموارد والنفقات[22]، وتمثلت أساسًا في سيطرة عمليات السحب على المكشوف، وطرحت عدّة مشاكل تمثلت في إضعاف الوساطة البنكية. وتميزت قروض الاستثمار بالقابلية لإعادة الخصم من قبل البنك المركزي، وهي قروض مضمونة بحسن نية الدولة[23].

ثالثًا: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية.

تعتبر المؤسسات الاقتصادية عصب اقتصاد أي دولة، والمسؤول الأول عن نهوض اقتصادها وازدهار التنمية بها، و من أهم العراقيل التي تواجها عند القيام بنشاطها مشكل التمويل، نظرًا لعدم كفاية تمويلها الذاتي، في هذه الحالة تكون بصدد التوجه إمَّا لسوق النقد أو سوق رأس المال لتغطية هذه الاحتياجات، وقد تحصل هذه المؤسسات أيضًا على التمويل في شكل إعانات مالية أو مادية من طرف الدولة في إطار سياستها الاقتصادية الرامية إلى الدفع بعجلة النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، خاصةً عندما يتعلق الأمر بالاقتصادات التي تمتاز بوفرات مالية متأتية من موارد مالية تزخر بها رغبة في إعادة توزيع الدخل وتشجيع الاستثمار، في هذا السياق نلخص المصادر الأساسية لتمويل التنمية الاقتصادية من خلال تمويل المؤسسات العصب المحرك للاقتصاد فيما :

1. **السوق النقدي:** سوق تلعب فيه المصارف والمؤسسات المالية دور بالغ الأهمية في الوساطة المالية، يضمن تغطية الاحتياجات التمويلية قصيرة ومتوسطة الأجل للمؤسسات الاقتصادية أو ما يعرف بمصدر التمويل الغير مباشر. من خلال وظائف المصارف التقليدية متمثلة في تلقي الودائع وتقديم القروض، أي تحريك الادخار – ادخار القطاع العائلي والقطاع الخاص والحكومي- نحو الاستثمار في قطاعات متنوعة وحساسة لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية ، بالاضافة إلى الدور الحديث للمصارف المتمثل في أنها تعبر عن أحد أدوات الاستثمار تقوم بتمويل مشروعات جديدة وفق دراسة الجدوى ، تقديم الاستشارات والنصح والارشاد، تمويل التجارة الخارجية واحتضان سياسات الخوصصة[24].

وتعرف هذه الاقتصاديات التي تعتمد بشكل أساسي على السياسة النقدية باقتصاديات الاستدانة..

2. **السوق المالي :** تشير العديد من الدلائل أن الأسواق المالية تقدم خدمات من شأنها دفع عجلة النمو الاقتصادي، إذ تؤدي دورًا بارزًا ومهمًا في تحويل الموارد المالية من وحدات الفائض إلى وحدات العجز فهي تمثل فرص استثمارية ممتازة وعامل هام في جذب رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية . نظرًا للأهمية المالية والاقتصادية التي تحضي بها، فلتمويل العمليات الاقتصادية لابد من توفير الأموال المحلية والعمل على استقطاب الأموال الأجنبية، من أجل توفير السيولة النقدية اللازمة، ولجلب الأموال الأجنبية لابد من منح فوائد مغرية، لأن المستثمرين غالبًا ما يترددون في التخلي عن مدخراتهم لفترات طويلة، وبهذا فإن الاستثمار في البورصة يعمل على تغذية السوق بالأموال اللاّزمة، بحيث يستفيد كل من المستثمر والمؤسسة الاقتصادية بتوفير تمويل دائم طويل الأجل، أما الدور الاقتصادي فيرتبط بشكل أساسي بالجانب المالي، حيث أن مشاركة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات المحلية، يزيد من المردودية الاقتصادية الخاصة والعامة وهذا ما ينعكس ايجابًا على الاقتصاد الكلي ليوجه نحو الانعاش والتسريع من وتيرة التنمية [25].

3. **تدخل الدولة:** الحقيقة الثابتة تاريخيًا أن كبرى الإنجازات الرأسمالية في أوروبا بين القرنين 16 وال 20 تم إمَّا بدعم الدولة للمؤسسات الصناعية الرأسمالية أو كجزء مباشر من مؤسسات الدولة حيث امتزجت مصالح التنمية الصناعية والتراكم المالي مع الحروب واجتياح القارات ونهب مواردها وصبها في مختلف تلك الصناعات. ولم تنفرد المؤسسات الصناعية الرأسمالية بمختلف مجالات الإنتاج إلا ببروز الدولة الجديدة باسم الولايات المتحدة الأمريكية مستقلة عن بريطانيا وريادتها للعالم مبشرة بنشوء رأسمالية تحمل التجديد في كل نواحي الحياة وتسمح للأفراد والمؤسسات الاقتصادية والمالية والسماح للمؤسسات الاقتصادية والمالية باكتساح ساحة الاقتصاد والمال بدون حدود ولا قيود الدولة وغابت معها ممارسة أهم وظائفها وهي الرقابة على الاسواق والتطبيق السليم للمعايير الرقابية على الإقراض فكان ذلك ايذانًا بإضعاف سلطة الدولة وحكم القانون ومنحًا لفرصة سطو الشركات العالمية والمؤسسات المصرفية الكبرى على الاقتصاد العالمي بطرق غير قانونية كرست مختلف أشكال الفساد المناقضة لأبجديات علم الاقتصاد وتطبيقاته المشروعة والسليمة بشكل يوحي بأن سيطرة مفاهيم ومبادئ وإدارة المجتمع

ومركز الحكم فيه هو الدولة قد زال أو يكاد. ان غياب او تغييب دور الدولة في الاقتصاد وما تسبب فيه من كوارث مست الاقتصاد العالمي بكامله[26].

رابعًا: المؤشرات الاقتصادية لقياس التنمية الاقتصادية.

تعتبر المؤشرات الاقتصادية في الدول النامية أهم خطوة لتحقيق الاقلاع الاقتصادي والتوجه نحو معالجة الاوضاع الاجتماعية والحكم في الاستقرار السياسي ، لذلك فإن نجاح هذا المطلب يمثل خطوة مهمة وشوط كبير في مسار التنمية الاقتصادية بها. وتصف هذه المؤشرات خصائص الجهاز الاقتصادي والاجتماعي للبلد (الناتج الوطني الخام، الناتج المحلي الخام، الديون ، الصادرات، الواردات ...) ويمكن أن تقدم على شكل متوسط بنسب من الكتلة الاجمالية (الدخل السنوي للفرد) أو يتم تقديمها على نسب مختلفة من الناتج الوطني الاجمالي (معدل التصدير أو الاستيراد أو التجارة الخارجية أو الاستدانة) أو كنسب فيما بينها (خدمة الدين بالقياس إلى قيمة الصادرات) وأهم هذه المؤشرات[27]:

- ✓ الناتج المحلي الخام: يضم كل الانتاج المحقق على مستوى بلد معين بما فيه انتاج الاجانب المقيمين في هذا البلد وباستثناء المواطنين المقيمين بالخارج.
- ✓ الدخل الفردي: ويتم احتسابه بقسمة دخل البلد على عدد السكان مما يشكل مؤشرًا على مستوى حياتهم، ويسمح هذا المقياس بالمقارنة بين الدول ذات الخصائص الاقتصادية والاجتماعية المتنوعة كما يسمح بمقارنة دخل البلد الواحد عبر الزمن (النمو).
- ✓ حركة المؤشرات الاجتماعية: ظهرت خلال توسيع التحليلات الاحصائية الاقتصادية لتشمل مجموعة واسعة من القضايا الاجتماعية، ومنها تخطيط التنمية وتقويم التقدم نحو تحقيق أهدافها ودراسة بدائل للسياسات المتبعة لأجل اختيار أكثرها ملاءمة.

المحور الثاني: سياسة تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر:

تختلف مصادر تمويل التنمية الاقتصادي في الدول النأَمية كحالة الجزائر عنها في الدول المتقدمة. ففي ظل غياب سوق حقيقي لراس المال يضمن التمويل المباشر للمؤسسات الاقتصادية، تعتمد السياسة الاقتصادية في الجزائر على السياسة النقدية بشكل كبير لرسم معالم التنمية الاقتصادية خاصة لما يميز هيكلها الاقتصادي من الاعتماد المتزايد على عوائد المحروقات والسعي الدؤوب إلى تمويل مخططات التنمية وتحقيق سياستها الاقتصادية الرامية لتنويع الاقتصاد الوطني بالاعتماد على الميزة النسبية كنقطة تحول نحو اقتصاد انتاجي، في ظل هذا المسعى كرست الجزائر اصلاحات متعددة خاصة بعد الضربة الموجعة التي تلقها الاقتصاد

الوطني سنة 1986 وما انجر عنها من السقوط في حلقة المديونية التي سرقت أزيد من عقد من عمر الاقتصاد الوطني وعثرت مسار التنمية به رغم الثروات المتعددة التي يزخر بها. هذه الإصلاحات جعلت من البنك كمصدر للتمويل بالقروض الموجهة لانعاش الاقتصاد والمؤسسة كنسيج يضمن بث روح التنمية بين ثنياه على المدى الطويل أحد أهم ركائزها.

أولاً: المحاور الرئيسية للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر:

1. الإصلاح البنكي:

بعد أن كان عدد البنوك العمومية 6 والخاصة 12 سنة 2001[28]، لم تتغير هذه التركيبة كثيرًا حتى نهاية سنة 2016 حيث بلغ عدد المصارف 20 ، منها 06 مصارف عمومية، و 14 مصرف خاص برؤوس أموال أجنبية من بينهم مصرف واحد برؤوس أموال مختلطة[29]. وبالرغم من قلة عدد البنوك العمومية مقارنة بالخاصة ، يتضح من خلال تتبع حجم الودائع والقروض سيطرة المصارف العمومية. ويلاحظ أن البنوك الجزائرية تركز على القروض الموجهة لتمويل التجارة الخارجية على حساب الاستثمار، بالرغم من أن القانون المصرفي الجزائري فتح مجال الشمولية للبنوك منذ صدور قانون النقد والائتمان رقم 90-10 سنة 1990، ولم يخالف ذلك الأمر رقم 03-11 الصادر في 2011/08/26 وكذلك التركيز على القروض الاستهلاكية[30]. وهذا ما سيشكل انحراف خطير في مسار تمويل الاقتصاد وينعكس في ارتفاع فاتورة الواردات أمام جمود الاستثمار والجهاز الإنتاجي، بالرغم من قيام الدولة بتكييف قانون الإقراض تماشيًا والمرحلة التي تعيشها البلاد بشكل مزدوج لتحقيق النجاعة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية بالنسبة لمشاريع الشباب التي تتماشى وطموحات هذه الفئة في الاستثمار، وأصبحت بعض المشاريع مؤطرة بهيكلة قانونية للتمويل يتحمل البنك تمويل جزء منها بعد موافقة الهيئة المختصة على المشروع، وأي رفض للبنك يمكن أن يظهر بمثابة عراقيل بيروقراطية، فأصبحت البنوك بذلك مجرد معبر لقرارات الحكومة حول المشاريع التي تسجل من أولوياتها[31]. بالإضافة إلى كل هذا تجدر الإشارة إلى بعض المشاكل الأخرى التي تعاني منها البنوك الجزائرية والتي من شأنها إضعاف دورها في ممارسة الوساطة وتقديم التمويل اللازم وتسهيل المعاملات بقية الاعوان الاقتصاديين خاصةً المؤسسات التي نوجزها فيما يلي[32]:

- ✓ تخلف أنظمة الدفع أنظمة الدفع وشبكات الاتصال في البنوك الجزائرية وعدم مسايرتها للتطورات العالمية.
- ✓ ضعف شبكة الاتصالات الالكترونية في البنوك و غياب استخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال في الخدمات المصرفية.

- ✓ ثقل الإجراءات البيروقراطية في الجزائر خاصة طول معالجة ملفات القروض.
- ✓ اشكالية السيولة الغير موظفة في البنوك و ضعف نسبة التغطية المصرفية.
- ✓ عدم مواكبة النظام المصرفي الجزائري للمعايير الاحترازية العالمية.

2. تأهيل المؤسسات:

إن مفهوم التأهيل من الناحية الاقتصادية الجزئية يرتكز على فكرتين أساسيتين هما: فكرة التقدم وفكرة المقارنة أو المعايرة، فتأهيل مؤسسة ما قد يعني جعلها تتقدم لكي تصبح على الأقل في نفس مستوى تنافسية وكفاءة وفعالية نظيراتها من المؤسسات بهذا يتعدى هذا المفهوم من مجرد تشجيع الاستثمار بالتركيز على معايير التنافسية في المؤسسات، حيت يتم تمويل هذه البرامج سواء بمصادر خارجية كالمساعدات من المؤسسات المالية الدولية أو في اطار اتفاقيات شراكة أو بمصادر محلية في إطار الدعم المالي للدولة و قروض البنوك أو من خلال مصادر ذاتية للمؤسسات[33]. وتزايدت أهمية هذا المسعى خاصة بالتوجه نحو اقتصاد السوق وتبني برامج الخوصصة كإجراءات أساسية في برامج الإصلاح الهيكلية في إطار تحقيق التحرير الاقتصادي نظرًا لما لها من دور في تخفيف العبء على الدولة ومؤسساتها، تجسد ذلك من خلال المرسوم التشريعي 93-12 لترقية الاستثمار وما تضمنته من امتيازات للقطاع الخاص[34]. وقامت السلطات العمومية بوضع برنامجًا لتأهيل المؤسسة الاقتصادية، يهدف إلى تحسين وترقية فعالية أدائها بالمقارنة مع منافسيها الرائدين في السوق المحلي كما يسعى برنامج التأهيل إلى تحديث المحيط الصناعي والتقني للمؤسسة الاقتصادية، تطوير كفاءة الأفراد وتحسين طرق الانتاج. بالإضافة إلى هذا مست المؤسسة الاقتصادية الجزائرية اصلاحات أخرى كعقود النجاعة الموقعة من طرف المؤسسات العمومية مع السلطات الوصية والبنوك، انشاء هيئات الدعم والمرافقة للمؤسسات الاقتصادية ، الاصلاح الجبائي والتحفيزات الضريبية للمؤسسات خاصة خلال الخمس سنوات الأولى[35].

3. دعم الدولة لدفع نجاح سياسات الاصلاح- تحسين الظروف الاجتماعية والبنى التحتية

استغلت الجزائر ارتفاع سعر البترول بداية من سنة 2000 لممارسة سياسة حكومية توسعية في شكل مخططات تنموية تزامنت وسياسة الاقراض التي تبنتها للدفع بعجلة الاقتصاد مستفيدةً من مواردها وثرواتها كنقطة تحول مهمة في اقتصادها،فالمتتبع لأوضاع الاقتصاد الوطني لا يمكنه التقليل من أهمية هذه الخطوة في حيوية الاقتصاد لاسيما فإنها تعتبر ظرف جد ملائم لبعث النجاح في السياسة النقدية المتبناة لما توفره هذه المخططات من تحسن في البنى التحتية للاقتصاد الأمر الذي يسهل عمل ونشاط المؤسسات من جهة وتحسين الوضعية

الاجتماعية للأفراد كجزء من سياستها التنموية من جهة أخرى، حيث شهدت الفترة الممتدة بين 2001 إلى غاية 2016 ثلاث مخططات تنموية تمثلت في [36]:

- ✓ برنامج دعم الانعاش الاقتصادي: 2001-2004: خُصِّص له مبلغ 7مليار دولار ؛ يهدف إلى إيجاد الظروف المثلى من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني، ويُضاف إلى هذا غلاف مالي يفوق 5 مليار دج كإنفاق عمومي يُكمل دعم الإنعاش الاقتصادي في إطار برامج أخرى مثل صندوق تنمية مناطق الجنوب وبرامج الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.
- ✓ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 : ويعتبر غير مسبوق من حيث قيمته التي بلغت 55 مليار دولار جاء من أجل مواصلة جهود انعاش النمو وتكثيفه في العديد من القطاعات.
- ✓ برنامج توطيد النمو الاقتصادي: 2010-2014: بغلاف مالي مقدر بحوالي 286 مليار دولار، يهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتنويعه من خلال تشجيع الاستثمار وخلق فرص العمل ، دعم التنمية البشرية وتحسين الخدمات العامة.

تجدر الاشارة أن الأمر الذي يعاب على الاقتصاد الوطني هو عدم استقلالية السياسة النقدية نتيجة تدخل الدولة عن طريق الخزينة العمومية وشراء بعض الديون المتعثرة أو مسحها بتعويض البنوك تحت ضغوط سياسية واجتماعية، إنه وإن كان هذا الإجراء يهدف ظاهريًا إلى تطهير الديون ومساعدة المؤسسات حفاظًا على بقائها ، إلا أنه يخفي آثار خطيرة تفسد سياسة الاقراض التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني مُشكلاً بذلك انحراف عن السياسات والأهداف المرجو الوصول اليها.

ثانيًا: القروض الموجهة للاقتصاد كآلية لتمويل التنمية في الجزائر.

لقد نصت المادة 68 من قانون النقد والقرض على أنه: " يشكل عملية قرض، في مفهوم هذا الأمر، كل عمل لقاء عوض يضع بموجبه شخص ما أو يعد بوضع أموال تحت تصرف شخص آخر، أو يأخذ بموجبه لصالح الشخص الآخر التزامًا بالتوقيع كالضمان الاحتياطي أو الكفالة، أو الضمان". وفي الغالب تلجأ إلى القروض البنكية المؤسسات العاجزة عن التمويل الذاتي، فالبنك يقدم القروض انطلاقًا من الحالة المالية للزبون ، وتهدف القروض بشكل عام إلى تشجيع الاستثمار وتنويعه[37].إذ ترتبط سياسات الاقراض بالتدابير التنظيمية للسلطة العمومية لتوجيه بشكل أو بآخر السياسة الاقتصادية، لهذا فإن ما يهم البنك هو ضمان أمن ومرد ودية استخداماته ضمن الحدود التي تفرضها عليه مصادره من جهة وقوانين الدولة التي

تتواجد فيها ضمن مرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق، يتطلب من البنوك الجزائرية أن تشكل محاور ارتكاز للإنعاش الاقتصادي ويجب أن تتحول إلى شركاء ماليين ديناميكيين وفعالين للمتعاملين الاقتصاديين، ونتيجة لذلك تعمل على إحداث ليونة في شروط الاقراض[38].

1. **تطور القروض الموجهة للاقتصاد حسب القطاع 2001-2016:** عرفت القروض الموجهة لتمويل الاقتصاد بشكل عام ارتفاع طيلة الفترة، حيث تضاعفت بأكثر من 7 مرات، إذ انتقلت من 1078.4 مليار دج سنة 2001 إلى 7907.8 مليار دج سنة 2016، مع ملاحظة هينة القروض الوجه للقاط العام على حساب القطاع الخاص خلال الفترة 2001 حتى نهاية 2004 والفترة من نهاية 2014 إلى غاية 2016، في حين عرفت الفترة الممتدة بين بداية 2005 ونهاية 2013 سيطرة القروض الموجهة للقطاع الخاص. وهذا ما يوضحه الشكل رقم (01) في الأسفل.

الشكل رقم (1): تطور القروض الموجهة للاقتصاد حسب القطاع خلال الفترة (2001-2016)

– الوحدة: مليار دج-

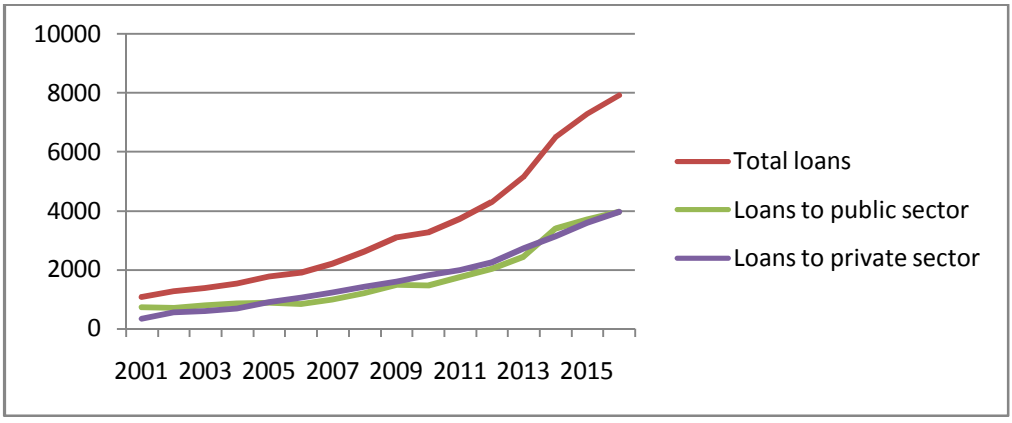

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النشرات الإحصائية لسنوات 2012/2014/2016 لبنك الجزائر.

2. **تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر 2001-2016:**

عرف الناتج الداخلي الخام ارتفاع مستمر على طول الفترة المدروسة حيث انقل من 4227.1 مليار دج سنة 2001 إلى 17406.8 مليار دج نهاية 2016، باستثناء الانخفاض الذي شهدته سنة 2009 بحوالي 1075.7 مليار دج مقارنة بسنة 2008 وهذا راجع للازمة المالية العالمية وما أحدثته من آثار على سوق النفط الدولية. بالمقابل الناتج الداخلي الخام الحقيقي عرف

زيادة هو الآخر على طول الفترة المدروسة اذ تضاعف بأكثر من خمس مرات مقارنة بسنة 2001.

الشكل رقم (2): تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة 2001-2016

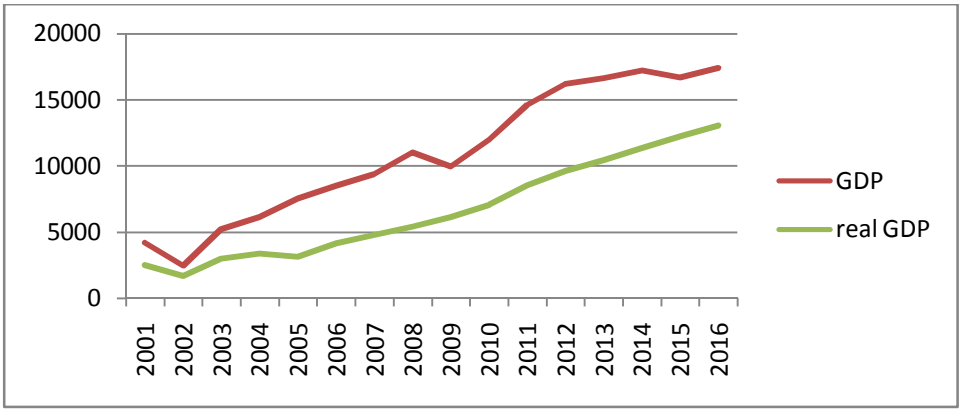

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النشرات الاحصائية لبنك الجزائر لسنوات 2012/2014/2016

المحور الثالث: أثر القروض الموجة لتمويل الاقتصاد على التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2001-2016.

تم اعداد الجانب التطبيقي من هذه الدراسة بالاعتماد على بيانات النشرة الإحصائية السنوية لبنك الجزائر، خلال الفترة الممتدة بين 2001 و 2016 ، وهي فترة اصلاحات جديدة عرفتها البلاد للنهوض بالتنمية الاقتصادية، تمثلت المتغيرات التابعة في النمو الاقتصادي معبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي (GDP) والنمو الاقتصادي الحقيقي للتعبير عن مدى مساهمة القطاعات الحقيقية بصفة عامة في الاقتصاد (GDPR)، أما المتغيرات المستقلة تمثلت في إجمالي القروض الموجهة لتمويل الاقتصاد (TL) وكذلك القروض الموجهة للقطاع الخاص على حدى (PrL)، ولإجابة على الإشكالية المطروحة حول مدى مساهمة القروض الموجهة لتمويل الاقتصاد في التنمية الاقتصادية بالنسبة للجزائر تم اعتماد ثلاث مستويات للتحليل – في ظل غياب المعيطيات المتعلقة بحجم الاقراض حسب القطاع بالتفصيل- وفق ثلاث معادلات للانحدار البسيط على التوالي كما يلي:

1. $GDP= Y= \alpha + \beta_1 TL + \varepsilon i$

2. $GDPR= Y= \alpha + \beta 1\ TL + \varepsilon i$

3. $GDPR = Y= \alpha + \beta 1\ PrL + \varepsilon i$

جدول رقم (1):نتائج اختبار الدراسة .

نتائج اختبار معامل انحدار القروض الموجهة لتمويل الاقتصاد على النمو الاقتصادي							
R^2= .035					علاقة ارتباط ضعيفة جدًا بين المتغيرين		
نتائج إختبار معامل الإنحدار لتأثير القروض الموجهة لتمويل الاقتصاد على التنمية (GDPR)							
	معادلة الإنحدار		إختبار F		اختبار T		معامل التحديد R^2
	β	i ?	F	Sig	T	Sig	
الثابت	963.543	402.387	276.554	0.000	2.395	0.31	0.952
TL	1.652	0.099			16.630	0.000	
نتائج إختبار معامل الإنحدار لتأثير القروض الموجهة لتمويل القطاع الخاص على التنمية (GDPR)							
	معادلة الإنحدار		إختبار F		اختبار T		معامل التحديد R^2
	β	εi	F	Sig	T	Sig	
الثابت	939.513	314.901	456.773	0.000	2.984	0.010	0.984
PrL	3.286	0.154			21.372	0.000	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج**SPSS 22**.

1. يتبين من نموذج انحدار الناتج الداخلي الخام على اجمالي القروض الممولة للاقتصاد وجود علاقة ضعيفة جدًا بين المتغيرين إذ قدرت معامل التحديد0.035 = R-deux ما يدل على أن القروض الموجه لتمويل الاقتصاد لا تحدث نمو اقتصادي بالشكل الكافي فهي لا تحقق الهدف منها في تمويل الاقتصاد. وهذا ما يوضحه الشكل رقم (3). وهذا ما يؤكد عدم صحة الفرضية الأولى التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين القروض الموجهة لتمويل الاقتصاد والناتج المحلي الاجمالي.

2. نلاحظ من خلال نتائج معامل الانحدار لتأثير القروض الموجهة للاقتصاد على التنمية أن النتائج مقبولة إحصائيًا حيث بلغت قيمة F 276.554 بمستوى دلالة قدره 0.000، وهذا ما يؤكدوجود دلالة إحصائية بين المتغير المستقل المتمثل في القروض الموجهة لتمويل الاقتصاد على المتغير التابع المتمثل في الناتج الاجمالي الحقيقي معبرًا عن التنمية .كما بلغت قيمة t المحسوبة 16.630 بمستوى دلالة قدره 0.000، وهو ما يشير إلى قيمة المعاملβالتي تعني أن التغير في قيمة القروض الموجهة لتمويل الاقتصاد بوحدة واحدة يقابه تغير بمقدار 1.652 في المتغير التابع والمتمثل في الناتج الداخلي الحقيقي. وهذا المتغير المستقل (القروض الموجهة لتمويل الاقتصاد) يفسر حسب معامل التحديدR^2 المقدر بـ 0.952 من التباين في المتغير التابع (الناتج الداخلي الحقيقي أي مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج الداخلي الخام) أي أن 95.2 % من التغيرات الحاصلة مساهمة القطاعات الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي سببها تغيرات على مستوى القروض الممولة للاقتصاد مقابل دلالة t= 0.31 للعوامل الأخرى، هذا ما يؤكد وجود عوامل أخرى تؤثر على مساهمة القطاعات الانتاجية الحقيقية في الناتج الداخلي الخام. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين القروض الموجهة لتمويل الاقتصاد والتنمية الاقتصادية.

3. بالنسبة لعلاقة القروض الموجهة لتمويل القطاع الخاص وأثرها على التنمية، نلاحظ أن النتائج مقبولة إحصائيًا ، إذ وصلت قيمة F إلى 456.773 بمستوى دلالة 0.000 ، ما يؤكد العلاقة الاحصائية بين المتغير المستقل والمتغير التابع. كما بلغت قيمة t المحسوبة 21.372 بمستوى دلالة 0.000 ، وهو ما يشير إلى قيمة المعامل β التي تعني أن التغير في قيمة القروض الموجهة لتمويل القطاع الخاص بوحدة واحدة يقابه تغير بمقدار 3.286 في المتغير التابع. وحسب معامل التحديد R^2 المقدر بـ 0.984 من التباين في المتغير التابع المتمثل في مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج الداخلي الخام، أي أن 98.4 % من التغيرات الحاصلة مساهمة القطاعات الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي سببها تغيرات على مستوى القروض الممولة للقطاع الخاص مقابل دلالة t= 0.010 لباقي العوامل. وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة حول وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين القروض الموجهة لتمويل القطاع الخاصة وتحقيق التنمية الاقتصادية.

الخاتمة:

من خلال هذه الورقة البحثية والتي عرجنا فيها على تحليل أثر القروض الموجهة لتمويل الاقتصاد على التنمية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2001 – 2016 والتي عرفت جملة من الاصلاحات أهم ما ميزها سياسة الاقراض لانعاش وتمويل الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية. ويمكن أن نلخص أهم هذه النتائج فيما يلي:

- على المستوى الكلي المتأمل لمسيرة الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر يخلص أنها كانت تتماشى وفق الإطار النظري للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية فقد كانت تسعي للاستفادة من الميزة النسبية والاتجاه نحو تنويع الاقتصاد وتحقيق التنمية من خلال تطبيق الدفعة القوية و التراكم الرأسمالي و تشجيع الاستثمار الذي يؤدي بدوره إلى خلق فرص العمل ، هذا بتأطير من الدولة ودعمها للاقتصاد في إطار مخططات تنموية تركز فيها السياسة الاقتصادية على سياسة الاقراض لتمويل المؤسسات ومن ثمة تمويل التنمية ، ويبدوا هذا الأمر سليم بالنسبة للاقتصاد على المستوى الكلي. ويمكن الإشارة إلى نتيجتين رئيسيتين:

- النتائج التي تفضي إليها هذه الدراسة والتي تجسد واقع تمويل التنمية الاقتصادية من خلال سياسة القروض ، تدل على أن هذه السياسة لم تنجح في تحقيق الأهداف المرجوة فهي لم ترق بعد لتعزيز معدلات النمو الاقتصادي إذ لا يزال الارتباط بين مساهمة القطاعات الحقيقة في النمو الاقتصادي مسعى لم يتم استهدافه بعد. ومن ثمة فشل سياسة التمويل بالقروض في تعزيز التنمية المستدامة للبلاد إلاَّ أنه نسجل علاقة ارتباط قوية بين القروض الممولة للاقتصاد خاصة المخصصة لتمويل القطاع الخاص وتحقيق معدلات نمو لابأس بها في مساهمة القطاعات الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي . وهذا ما يعزى إلى اختلالات على المستوى الجزئي مردها إلى البنوك من جهة والمؤسسات المستفيدة من التمويل والمسؤولة عن تعزيز التنمية الاقتصادية من ناحية أخرى.

التوصيات:

توصي هذه الدراسة بضرورة إعادة النظر في الاختلالات الجزئية على مستويين، على مستوى المؤسسات الاقراضية القائمة على توفير التمويل اللازم للتنمية الاقتصادية، وكذلك على مستوى المؤسسات المتلقية لهذا التمويل والتي يلقى على عاتقها تعزيز وتحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال:

1. على مستوى المؤسسات الاقراضية:

- السعي إلى تحقيق الاستقلالية التامة في اتخاذ القرارات المتعلقة بدراسة ملفات الاقراض ومنح التمويل اللازم.

- الحد من تدخل الخزينة العمومية في إعادة شراء الديون المتعثرة أو اعفاء بعض المؤسسات المستفيدة منها ما يعثر مسار التنمية الاقتصادية.

- توفير البنوك الخاصة التي من شأنها السهر على تمويل التنمية وتتمتع بدرجة استقلالية أكبر في قرارات الاقراض ودراسات الجدوى بما يعود بالنفع عليها من جهة وعلى الاقتصاد من جهة أخرى.

- تأهيل موظفي البنوك وتدريبهم وتكوينهم بما يتوافق مع تغيرات البيئة الخارجية.

- تعزيز المنافسة في القطاع البنكي.

- تعزيز والاهتمام بدور التسويق المصرفي من أجل دراسة السوق وتوفير متطلبات التمويل التي من شأنها الرفع من مستويات التنمية

2. على مستوى المؤسسات الاقتصادية:

- توفير مكاتب تقديم الاستشارات لأصحاب المؤسسات ومساعدتهم على كيفية اختيار المشاريع المناسبة لهم.

- ضرورة توفير المرافقة والدعم اللازمين خاصة بالنسبة للمشاريع الجديدة والتي يفتقر أصحابها للخبرة اللازمة.

- تشجيع روح المنافسة والابتكار على مستوى المؤسسات.

- ضرورة الموائمة بين توفير التمويل اللازم والنشاط الحقيقي الذي تقوم به هذه المؤسسات؛ فيكون الأداء الجيد والمشاريع المدروسة بدقة شرط أساسي للحصول على التمويل.

- ترسيخ الفكر المؤسساتي وضرورة التوجه نحو القطاع الخاص من خلال المؤسسات التعليمية من جهة ومن خلال امتيازات أخرى تقدمها المؤسسات نفسها لخريجي الجامعات حسب التخصصات والاستفادة من الابتكار وتشجيعه على غرار ما قامت به مؤسسة سونلغاز مؤخرا في اشتراط التوظيف بدرجة الدكتوراه من أجل استقطاب الكفاءات .

الهوامش والمراجع:

[1] عجمية محمد عبد العزيز وآخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص73.

[2] عريقات حربي محمد موسى، **مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 268.

[3] طالم علي، فيلالي بومدين، **إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر – دراسة تحليلية تقييمية –** مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحي فارس المدية، العدد 06 ، جوان 2016، ص 97-98.

[4] صليحة مقاوسي وهند جمعوني، **نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية**، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر - باتنة، السنة الجامعية: 2009 /2010، ص: 4.

[5] عبد الكريم بعداش، **دراسة في التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1999 – 2009** ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الثامن، 2010/06/01، ص 113.

[6] أحمين شفير، **أي مستقبل لمفهوم التنمية واقتصاد التنمية في ظل العولمة الجارية**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 29 ، المجلد 1 ، 2014، ص 18.

[7] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية- نظريات و سياسات و موضوعات**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص 57-58.

[8] عجيمة محمد عبد العزيز و محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية- مفهومها نظريتها و سياستها**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2001،ص 78-94.

[9] مدحت مصطفى و سهير عبد الظاهر، **النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية**، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 133-136.

[10] عجمية محمد عبد العزيز وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 145-147.

[11] البياتي فارس رشيد، **التنمية الاقتصادية سياسيًا في الوطن العربي**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد (غير منشورة)، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانيمارك، الأردن، 2008، ص 78.

[12] جلال خشيب، **نظرية مراحل النمو الاقتصادي عند والت روستو**،/http://www.alukah.net/culture/0/81485 تاريخ الاطلاع: يوم 12 جويلية 2018، على الساعة 21:25 .

[13] مصطفى بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 2011/2010، ص 43.

[14] Barro, Robert J. **Government spending in a simple modelof endogeneous growth**. Journal of PoliticalEconomy 98(S5), 1990, P 103-125.

[15] عجيمة محمد عبد العزيز و محمد علي الليثي، **مرجع سبق ذكره**، ص 163.

[16] Roberto Zagha, GobindNankani et Indermit Gill, **Repenser la Croissance, Finance etDéveloppement**, N° 1, IMF, Washington. DC, Mars 2006, p 12.

[17] طيبة عبد العزيز، **أثر الإنفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستديم، دراسة حالة دول شمال إفريقيا 1990-2010**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص 86-87.

[18] أحمين شفير، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[19] أحمين شفير، مرجع يبق ذركه ص 33.

[20] سميرة قارة، رابح بلعيد، **تحقيق التنمية الاقتصادية وفق النظرية المؤسساتية الجديدة**، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، عدد14، رقم01، 2017، ص 101 – 102.

[21] محمد بوشوشة، **تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر ، 2016/2015، ص 44.

[22] أحمد بوشنافة، روشام بن زيان، **سياسة الاقراض في ظل التحولات الاقتصادية الجديدة في الجزائر**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – واقع وتحديات-المنظم بكلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية بجامعة الشلف، 15/14 ديسمبر 2004، ص120

[23] العايب ياسين، **تقييم سياسة تمويل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة أداء المؤسسات الاقتصادية، العدد 02 سنة 2012، ص 71.

[24] الراوي خالد وهيب، **العمليات المصرفية الخارجية**، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان 2000، ص 65.

[25] زيدان محمد، نور الدين بومدين، **دور السوق المالي في تمويل التنمية الاقتصادية بالجزائر**، المعوقات والآفاق، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات – دراسة حالة الجزائر والدول النامية- بسكرة، يومي 22/21 نوفمبر 2006، ص 03-04.

[26] أحمد سبع، **دور الدولة في الاقتصاد بين الضرورة والحدود**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 7 ، 2016، ص 167-168.

[27] جميلة معلم، **تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجية البديلة دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد التنمية، جامعة باتنة1، 2017/2016. ص 19.

[28] سليمان ناصر، آدم حدايدي، **تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الرَّاهنة**، أي دور لبنك الجزائر؟، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 02، جوان 2015، ص 15.

[29] النشرة الإحصائية رقم 40 لبنك الجزائر، لسنة 2016.

[30] سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره ص 16.

[31] أحمد بوشنافة، مرجع سبق ذكره، ص 123.

[32] سليمان ناصر، آدم حدايدي، مرجع سبق ذكره ص 16-20.

[33] عبد الحق بوعتروس، محمد دهان، **تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات–دراسة حالة الجزائر والدول النامية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 22/21 نوفمبر 2006، ص 05.

[34] العايب ياسين، مرجع سبق ذكره، ص66.

[35] نفس المرجع السابق ،ص 67

[36] طالم علي، فيلالي بومدين، **إشكالية التنمية لاقتصادية في الجزائر- دراسة تحليلية تقييمية** – مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية الاقتصادية المستدامة، جامعة يحيى فارس المدية، العدد06، جوان 2016، ص 102-106.

[37] عبد الرحيم صباح، **القرض البنكي كوسيلة لدعم الاستثمار في الجزائر**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الخامس عشر، جوان 2016، ص 130.

[38] أحمد بوشنافة، مرجع سبق ذكره، ص 117.

الملاحق:

الجدول رقم (2): القروض الموجهة لتمويل الاقتصاد حسب القطاع والناتج المحلي الاجمالي والحقيقي خلال الفترة 2001-2016 الوحدة: مليار دج

السنوات	اجمالي القروض	القروض العامة	القروض الخاصة	الناتج المحلي الاجمالي	الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي
2001	1078.40	740,30	337,90	4227,10	2480,30
2002	1266,80	715,50	551,00	45228,00	1668,20
2003	1380,20	791,40	588,50	5247,50	2980,30
2004	1534,80	882,40	675,40	6150,40	3384,40
2005	1779,80	882,40	897,30	7562,00	3115,10
2006	1905,40	847,00	1057,00	8514,80	4141,00
2007	2205,20	988,90	1216,00	9408,30	4786,60
2008	2615,50	1201,90	1413,30	11043,70	5392,20
2009	3086,50	1485,20	1600,60	9968,00	6143,10
2010	3268,10	1460,60	1806,70	11991,60	7063,50
2011	3726,50	1742,00	1983,50	14588,50	8491,50
2012	4287,60	2040,20	2247,00	16209,60	9595,70
2013	5156,30	2434,00	2722,00	16647,90	10440,20
2014	6504,60	3382,30	3121,70	17228,60	11328,70
2015	7277,20	3688,20	3588,30	16702,10	12214,10
2016	7907,80	3952,30	3955,00	17406,80	13042,00

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات النشرات الإحصائية لبنك الجزائر.

الشكل رقم (3):انحدار الناتج المحلي الاجمالي على القروض الموجهة لتمويل الاقتصاد.

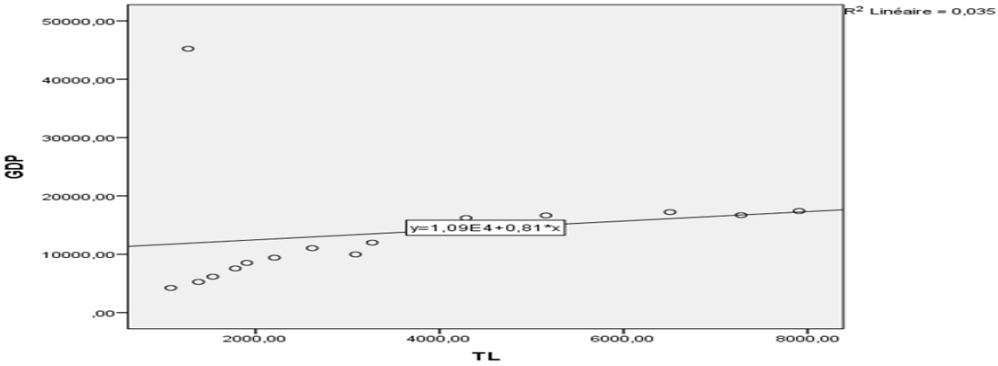

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS22.

الشكل رقم (4):إنحدار الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على القروض الموجهة لتمويل الاقتصاد.

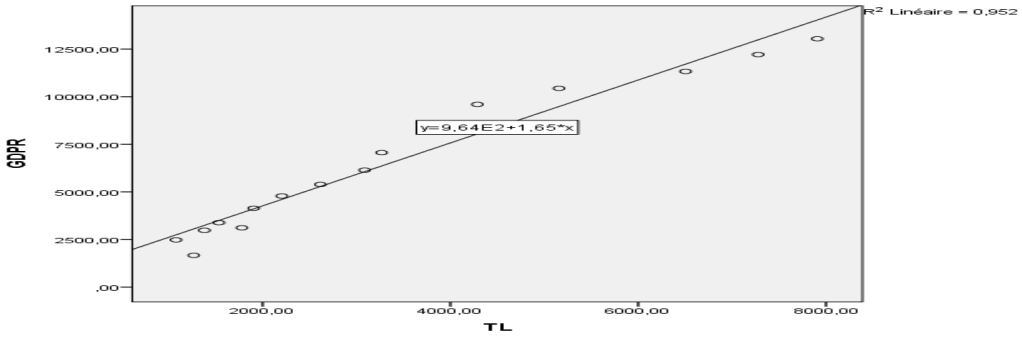

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 22.

الشكل رقم (5): انحدار الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي على القروض الموجهة لتمويل القطاع الخاص.

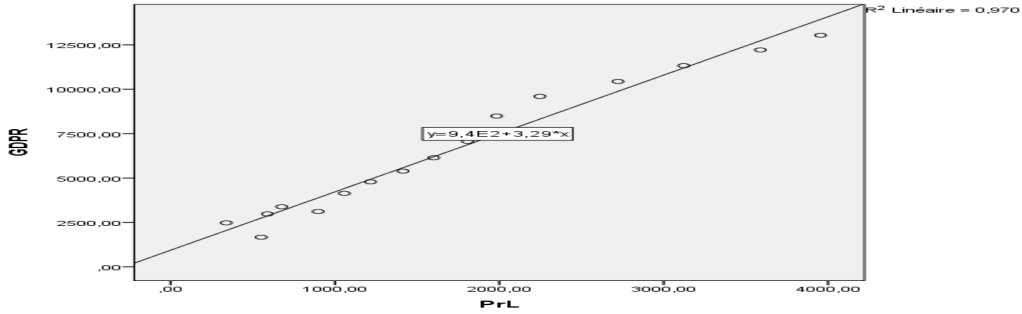

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 22.